محليات

الجهاز للوزراء: هذه أخطاء وزاراتكم

برق لـ«الوطن»: من المناسب التفكير بإحداث محاكم مالية

الفساد يزداد حوالي ٥٦ بالمئة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ويصل إلى ١١,٨٨ مليار ليرة

محمد راكان مصطفى

كشف رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية محمد برق لـ«الوطن» عن بدء الجهاز بتنفيذ رقابة أداء على بعض الجهات العامة التابعة للقطاع الصحي بعد اعتماد خطة الرقابة من المنظمة، كخطوة للتعميم على كل القطاعات بعد أن كانت رقابة الأداء تقتصر على القطاع المصرفي.

وعن إمكانية إحداث محاكم مالية وضريبية خاصة بالجهاز بين برق أن الجهاز المركزي من أقدم الأجهزة الرقابية ويعود إلى بداية وجود الدولة منذ دستور عام ١٩٢٠ إذ تم تبني وجود جهاز رقابي يقوم بدوره نيابة عن مجلس النواب ويرتبط به وبقي كذلك حتى عام ١٩٦٠ حيث صدر قانون ديوان المحاسبات رقم /٢٣٠/ تاريخ ١٩٦٠/٧/١٧ الذي كان يقوم بدور الجهاز المركزي حالياً ومن أبرز ما كان يميزه آنذاك وجود محاكم مالية لدى الديوان إضافة لخضوع عقود الأشغال والتوريد لرقابية الديوان المسبقة تتجاوز قيمة العقد ٢٠٠٠٠ ليرة سورية.

ورأى برق أنه قد يكون من المناسب إعادة التفكير بإحداث مثل تلك المحاكم المالية المتخصصة لدى الجهاز المركزي إلا أن ذلك يتطلب تعديل قانون الجهاز المركزي وإيجاد صك تشريعي لذلك.

وعن مشاركة الجهاز في الاجتماع المنعقد في تونس خلال آذار ٢٠١٩ حول أهداف التنمية المستدامة أوضح برق أنه وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً فإن الحكومة السورية أخذت على عاتقها ضرورة تحقيق هذه الأهداف وبما ينعكس إيجاباً على المواطن والمجتمع والمؤسسات، وخلال شهر شباط من عام ٢٠١٩ صدر التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة الذي تم إعداده بكوادر وطنية، مضيفاً: عندما شاركنا في ورشة العمل المنعقدة بتونس كانت غاية الاجتماع وورشة العلم هي كيفية قيام الجهاز الأعلى للرقابة بإجراء رقابة فعالة على الأهداف الموضوعة للتنمية المستدامة، بهدف الاستفادة من تجارب الأجهزة العليا للرقابة في الدول الأخرى ووضع الإطار الإستراتيجي لذلك ضمن جدول الأولويات التي تم مناقشتها، حيث اتفق المشاركون على أن أهم ثلاثة أهداف في معظم الدول العربية هي الصحة والتربية والطاقة.

ولفت برق إلى أنه خلال الورشة تم تأكيد قطع سورية أشواطاً كبيرة في سبيل تحقيق أهداف التنمية، إلا أن الحرب الظالمة عليها جعلت هذه المؤشرات تتراجع نتيجة التدمير الممنهج لبنائها الاجتماعي والاقتصادي إضافة للتدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي جاءت ضدها وبما يخالف ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها إضافة لاستمرار إسرائيل باستنزاف موارد الجولان السوري المحتل وتلويث بيئته الطبيعية.

وأضاف برق: إن ما يهمّنا من هذه الأهداف أكثر من غيرها باعتبارنا جهازاً رقابياً هو الهدف السادس عشر ولاسيما الغاية /١٤٣/ المتمثلة بالحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالها، والغاية /١٤٤/ منه المتمثلة بإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات ونحن نعمل ضمن إستراتيجية تهدف إلى بناء وتطوير قدرات العاملين في الجهاز المركزي ليكون قادراً على القيام بالدور المنوط به والمساهمة في الحد من الفساد وتقييم عمل المؤسسات بالإشارة إلى مواطن الخلل والانحراف ومقترحات معالجتها، أما تحقيق باقي الأهداف فهي من مهام الجهات.

وكان رئيس الجهاز قد كشف في لقاء مطول للزميلة «الاقتصادية» في وقت سابق أن إجمالي المبالغ التي اكتشفها الجهاز خلال عام ٢٠١٨ والمطلوب استردادها بلغ ١١,٤٢٧ مليار ليرة سورية إضافة إلى نحو ٧٤٩ ألف دولار أميركي و٢٥٤ ألف يورو، مبيناً بأن ما ساهم في زيادة المبالغ المكتشفة عن العام ٢٠١٧ والبالغة ٧,٦ مليارات ليرة يعود إلى اعتماد الجهاز اتباع سبل وآليات جديدة.

وبين برق أن ما يميز التقرير تبويبه وفق الوزارات كل على حدة، وإعداد نسخ إلكترونية تتضمن نتائج أعمال التدقيق والتحقيق لدى الجهات العامة كافة التابعة لكل وزارة، مضيفاً: تم إبلاغها للوزراء بهدف الاعتماد عليها في تصويب الأخطاء ومعالجة الانحرافات.

وأوضح برق أن الجهاز قام خلال عام ٢٠١٨ بإنجاز /١٢٦/ قضية منها /٩٩/ قضية تخص عام ٢٠١٨ إضافة إلى /٩/ قضايا تخص أعواماً سابقة، /١٨/ موضوعاً انتهت إلى الحفظ نتيجة انتهاء التحقيقات إلى عدم وجود مسؤولية، وأن الجهاز استطاع حتى نهاية العام استرجاع نحو ٢,٩٥٢ مليار ليرة سورية.

وتابع: قامت مديرية التحقيق باكتشاف مبالغ تعادل ٦,٢ مليارات ليرة سورية استرد منها فعلياً لتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغ يزيد على مليارين ليرة سورية وبما يعادل ٣٢ بالمئة من إجمالي المبالغ المكتشفة، وبلغت المبالغ المكتشفة من قبل القطاع الإداري ما يزيد على ٣ مليارات ليرة سورية استرد منها فعلياً حتى نهاية ٢٠١٨ ما يعادل نحو ٩٠٠ مليون ليرة سورية أي ما نسبته ٣٠ بالمئة تقريباً من المبالغ المكتشفة، واستطاع القطاع الاقتصادي اكتشاف مبالغ بقيمة ٢,١ مليار ليرة سورية إضافة إلى ٧٤٩٩٠٧ دولارات أميركية و٢٥٤٢٤٢ يورو، استرد منها فعلياً حتى نهاية ٢٠١٨ ما يعادل ٤٠,٦ مليون ليرة سورية إضافة إلى ١١٥٨٠ يورو و٢٨٤٢ دولاراً وتتم متابعة تحصيل المبالغ المتبقية عند ورود إجابات الجهات العامة على التقرير.

وأشار برق إلى أن عدد المذكرات الواردة إلى مديرية التحقيق من إدارات وفروع الجهاز بلغ /٢٢٦/ مذكرة وتمت دراستها والموافقة على التحقيق بها ضمن الأسس التي تم وضعها لذلك، وبلغ عدد قرارات منع السفر التي تصدر بناءً على اقتراح الجهاز كإجراء احترازي خلال عام ٢٠١٨ ما يقارب /٢٨/ قراراً لحين انتهاء التحقيقات وتحديد المسؤوليات، وبلغت قرارات الحجز الاحتياطي الصادرة عن الجهاز /٢٦/ قراراً في عام ٢٠١٨ وهي تأمينات لسداد مبلغ نحو ١,٥ مليار ليرة، مضيفاً: وتمت إحالة /٤١/ قضية على القضاء المختص تم فصل بعضها والبعض الآخر ما زال منظوراً أمام القضاء، كما تم طي ٢٦ قرار حجز احتياطي لزوال الأسباب.

> البدء بتنفيذ رقابة أداء على جهات القطاع الصحي

وكشف رئيس الجهاز تصدر وزارة التعليم العالي قائمة الوزارات بعدد القضايا التحقيقية والبالغة /٢٠/ قضية تم خلالها اكتشاف مبالغ تعادل نحو ٤,٢ مليارات ليرة، تليها وزارة الصناعة بإجمالي عدد قضايا بلغ /١١/ قضية تم خلالها اكتشاف مبالغ تعادل ١,٣ مليار ليرة.

ولفت برق إلى أن الجهاز يحقق بأسباب الخسائر تنفيذاً لبلاغ رئاسة مجلس الوزراء حيث قام حتى نهاية ٢٠١٨ بالتحقيق في نتائج /٦٩٥/ دورة مالية تشير نتائجها إلى حدوث خسائر، وتضمن التحقيق في نتائج أعمال الميزانيات والقوائم المالية المقدمة للجهاز والمدروسة من منه خلال عام ٢٠١٨ التحقيق بـ/٣٩/ دورة مالية تعود لسبع وزارات بلغ إجمالي خسائرها نحو ٤٠ مليار ليرة سورية، مضيفاً: وزارة النقل عدد الدورات ٧ بإجمالي خسائر بلغت ٥,٦ مليارات ليرة سورية، ووزارة الصناعة بعدد ٢٣ دورة بإجمالي خسائر ٢,٦ مليار ليرة، ووزارة الكهرباء وخلال دورتين بلغ إجمالي الخسائر ٣١ ملياراً، ووزارة الموارد المائية بلغ إجمالي الخسائر خلال ٣ دورات ٩,٥ ملايين ليرة، وبلغت خسائر وزارة الاتصالات خلال دورة مالية واحدة ٣٩١ مليون ليرة، ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال دورتين ماليتين بلغ إجمالي الخسائر ١٤ مليون ليرة، وبلغت خسائر وزارة الزراعة خلال دورة واحدة ١٧ مليون ليرة، منوهاً بأن نتائج التحقيقات في أغلبية الجهات المذكورة تشير إلى عدم مسؤولية إدارة الشركة ومجلس إدارتها عن الخسائر، إذ تبين أن من أهم أسباب حدوث الخسائر عدم إمكانية تنفيذ الخطط الإنتاجية الموضوعة لأسباب مبررة، والارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج ما أدى لارتفاع التكاليف، والبيع بأقل من أسعار التكلفة نظراً للدعم الحكومي المقدم لبعض القطاعات (كهرباء- مياه)، وتوقف العديد من الشركات عن العمل مع استمرار صرف النفقات الثابتة.

وبين برق أنه وفي القطاع الاقتصادي بلغ عدد الجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي الخاضعة للرقابة خلال عام ٢٠١٨ ما يعادل ١٠٢١ جهة منها ٢٤٨ جهة رئيسة إضافة إلى ٧٧٣ جهة فرعية، منوهاً بوجود تراكم رقابي ومحاسبي بلغ لغاية حتى نهاية ٢٠١٧ ما يعادل ٢٨٥ دورة مالية لجهات رئيسة لم تنجز حساباتها بسبب ظروف الحرب التي مرت بها البلاد وخروج العديد من الجهات الفرعية التابعة لها عن الخدمة، كاشفاً عن إصدار ٢٥١ تقريراً لجهات رئيسة إضافة إلى ٧٢٠ تقريراً لجهات فرعية صدر من خلالها ٤٩ قرار قبول و٣٢٩ كتاب قبول.

وأشار برق إلى إنجاز الجهاز لقطع حسابات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٣ مؤكداً إرسالها للجهات المختصة، لافتاً إلى أنه يتم إنجاز قطع حسابات الموازنة العامة لعام ٢٠١٤ بالتنسيق مع وزارة المالية، مضيفاً: لعل من أهم الصعوبات التي نواجهها هو عدم توافر البيانات للعديد من الجهات العامة الواردة ضمن الموازنة العامة نتيجة ظروف الحرب التي مرت على بلدنا الحبيب وخروج العديد من الجهات العامة عن الخدمة وفقدان الثبوتيات والوثائق اللازمة لقطع الحساب العام، مشيراً إلى عدم إمكانية إصدار قرارات القبول لبعض الجهات والهيئات العامة ذات الطابع الإداري وبأنه يتم العمل حالياً مع وزارة المالية لتجاوز تلك الصعوبات وإيجاد الحلول اللازمة لقطع حسابات الموازنة العامة للدولة ومن المتوقع إنجازها خلال الربع الثالث من العام الجاري ليتم البدء بعد ذلك بدراسة وتدقيق حسابات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥.

دروس خصوصية في الجامعات أساتذتها طلاب!

قويدر: لم يوافق على تنظيمها كون قانون الجامعة لا يسمح بها

ملندي: جلسات نصب واحتيال يتم الإعلان عنها بأسماء وهمية

جلنار العلي

انتشرت موضة دورات ودروس التقوية للمقررات الجامعية لتصبح مصدر رزق للقائمين عليها أحياناً، وفسحة أمل لطلاب يعتقدون أنها السبيل الوحيد للنجاح، ولكن المفارقة أن من يقوم بالتدريس طلاب الجامعات لزملائهم، حسب ما أفاد به بعض الطلاب، إذ يقوم بعض طلاب السنة الرابعة أو الدراسات العليا باستئجار غرفة في معهد ما، ويعمدون إلى تدريس مقررات صعبة للسنوات الأولى والثانية والتي تتدنى فيها نسب النجاح لشرحها وتفصيلها لهم، ويسوقون لها عن طريق أصدقائهم، أما عن الأسعار فتختلف من طالب إلى آخر، ولكن بعض الطلاب يقومون بعروض تحفيزية كأن يسجل الطالب بجلستين مأجورتين ويحضر الثالثة مجاناً.

وفي السياق تقول طالبة ممن يقومون على هذه الدورات من كلية العلوم السياسية في جامعة دمشق: أنا كطالبة محتاجة مادياً، وجدت أن إعطاء دورات لمواد متفوقة فيها هو أسهل طريق للربح المادي، وأعتمد على الشرح بطريقة سلسة ومحببة لدى الطلاب والتركيز على النقاط التي يحددها مدرس المادة من خلال حضوري للمحاضرات، إضافة إلى أسئلة الدورات وسلالم التصحيح لضمان النجاح بالمقرر، متابعة: استأجرت غرفة مع مجموعة طلاب لتدريس المقررات الصعبة، ويصل سعر الجلسة إلى ٣٠٠٠ ليرة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد عميد كلية العلوم في جامعة دمشق محمود قويدر وجود هذه الدورات بين الطلاب وبكثافة، لافتاً إلى وجود طلبات لتنظيمها لتكون تحت إشراف الهيئة الإدارية بالكلية، ولكن لم يتم الموافقة عليها نظراً لعدم وجود قانون في الجامعة يسمح بها.

وأعاد قويدر سبب تهافت الطلاب إلى هذه الدورات إلى أن من يقوم بالتدريس يمتلك مهارة عالية في إيصال المعلومة أحياناً ويبذل جهداً أكثر من الأساتذة الجامعيين كونه يتقاضى مبالغ مرتفعة لقاء هذه الدورات، داعياً الأساتذة الجامعيين إلى التوجه إلى الجانب التطبيقي في الإعطاء، ومحاكاة حاجات الطالب لفهم المقرر والنجاح به أيضاً، متابعاً: إن هدف الدورات هو ضمان نجاح الطالب، والإعطاء بطريقة كيف تجيب على السؤال.

وأوضح قويدر أن عضو الهيئة التدريسية يمنع من الإعطاء بمعاهد خاصة بحسب قانون تنظيم الجامعات، مضيفاً: أما إذا كان طالب سنة رابعة أو دراسات يقوم بالتدريس في معاهد خاصة ومنظمة فلا يحاسب، كون طالب السنة الرابعة يحق له أن يدرس في المدارس الحكومية والخاصة.

وفي السياق أكد عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق ماهر ملندي أن كافة الدروس الخصوصية التي يقيمها طلاب أو محامون أو أشخاص غير مؤهلين هي أعمال غير مشروعة، واصفاً هذه الجلسات بأنها نصب واحتيال وبأنها تتم بالتواطؤ مع بعض المكتبات الخاصة للدعاية لها، كاشفاً عن أربع حالات تم رصدها في كلية الحقوق هذا العام، منهم من وجه له إنذار أو تمت إحالته إلى لجنة الانضباط وتم إعلان العقوبات على موقع الكلية الإلكتروني، متابعاً: يتم اتباع طرق ملتوية للإعلان عن هذه الدورات بأسماء وهمية، لذا لا يمكن الوصول إليهم، لافتاً إلى أن هؤلاء الطلاب يقوم بعضهم بتأسيس معاهد للتدريس إلا أنها مجرد أماكن موبوءة، لافتاً إلى أن بعض المكتبات الخاصة تتعامل مع الملخصات وتم رفع كتب لمخالفتها دون جدوى، وحمل السبب في الرسوب وتدني الدرجات إلى هذه الدورات والملخصات نظراً إلى أنها غير دقيقة، مشيراً إلى أن القائمين عليها يعتمدون على دعوة طلاب السنتين الأولى والثانية كونهم غير مدركين بهذه الأساليب، رافضاً فكرة أن يكون التقصير من المدرس.

نائبة عميد كلية الفنون الجميلة في جامعة دمشق منار حمادي ترى أن هذه الدورات ليست مخالفة وخاصة في كلية الفنون كونها تتعلق بالجانب التقني والبرامجي والتي لا يتم إعطاؤها في الكلية، وتكلفتها مرتفعة في المعاهد الخاصة ولكن بشرط ألا تكون ضمن الحرم الجامعي، مضيفة: أما فيما يخص بعض الدورات التي تقام للمقررات الجامعية أرى أنها إيجابية عندما يكون هدفها إعطاء فرصة للطلاب للحوار والفهم أكثر نظراً لتفاوت مستويات الطلاب خلال المحاضرات على أن تكون أسعارها رمزية، أما إذا كان هدفها مادياً فهي غير صحيحة.

حلب الأكثر زراعة للعدس والفول ودرعا للحمص

محمود الصالح

بين مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة عبد المعين قضماني أن المساحات المخطط لزراعتها بمحاصيل البقوليات وفق الخطة الزراعية للموسم الحالي هي ٢٨٩٦٩٨ هكتاراً وقد نفذ منها حتى تاريخه ١٩٠١٦٤ هكتاراً بنسبة تنفيذ ٦٦ بالمئة يقابلها في العام الماضي ١٨١٩٨٩ هكتاراً وتأتي المساحات المزروعة بمحصول العدس في المرتبة الأولى حيث تبلغ المساحة المزروعة في جميع المحافظات ١١٣٦٣٦ هكتاراً.

وأوضح قضماني أن حلب احتلت المرتبة الأولى في زراعة محصول العدس وقد وصلت المساحة فيها إلى ٥٢ ألف هكتار تليها محافظة الحسكة فيما خلت محافظتا الرقة ودير الزور من أي مساحة مزروعة بمحصول العدس أما بالنسبة لمحصول الحمص فقد بلغت المساحات المزروعة ٥٤٠٨٨ هكتاراً وتأتي درعا في المرتبة الأولى بمساحة تجاوزت ٢٠ ألف هكتار ثم السويداء وحلب فيما خلت الحسكة والرقة ودير الزور والقنيطرة من زراعة محصول الحمص.

أما محصول الفول الحب فقد تمت زراعة ١٦٤٥١ هكتاراً منها ٧٢٠٠ هكتار في حلب وهي المساحة الأكبر بين المحافظات، ولم تتم زراعة الفول الحب في محافظة الحسكة.

وعن محصول البازلاء أكد قضماني أن إجمالي المساحة المزروعة بهذا المحصول بلغت ٥٩٨٩ هكتاراً وهي تشكل ٢ بالمئة من المخطط لزراعة البقوليات وتحتل درعا المرتبة الأولى في زراعة البازلاء بمساحة ٣١٦٨ هكتاراً تليها إدلب فيما لم تزرع أي مساحة في الحسكة وحلب وريف دمشق.

ولفت قضماني إلى أن الرقة جاءت في أولى المحافظات في نسبة تنفيذ خطة زراعة البقوليات بنسبة ٩٢ بالمئة أما من ناحية المساحة فكانت حلب في المرتبة الأولى حيث تمت زراعة ٦٩٢٠٠ هكتار بالبقوليات تليها الحسكة ثم إدلب ودرعا والسويداء.

جدير بالذكر أن زراعة البقوليات شهدت خلال السنوات الأخيرة إقبالاً كبيراً نظراً للأسعار المجزية لهذه الزراعة وكونها تساهم في تحسين جودة التربة ومن الزراعات المتنامية في البقوليات هي البازلاء التي أصبحت تشكل إحدى المواد الغذائية الهامة بالنسبة للمواطنين.

مشاريع استثمارية على كورنيش جبلة البحري لتمويل المشاريع الخدمية

قناديل لـ«الوطن»: إطلاق مركز خدمة المواطن قريباً

صبا العلي

بين رئيس بلدية مدينة جبلة محمد قناديل أنه تم رصد مئة مليون ليرة سورية لتعبيد وإصلاح الطرق في مدينة جبلة ومحيطها بسبب تدهور حالتها العامة وإطلاق مشروع إنارة بقيمة عشرة ملايين ليرة لصيانة الحدائق والساحات، مشيراً إلى جهوزية مركز خدمة المواطن خلف مبنى البلدية ليفتتح قريباً.

وأوضح قناديل لـ«الوطن» أن ساحة وسط المدينة باتت جاهزة بكلفة ١٦٣ مليون ليرة ونصب وسطها السارية بما ينسجم مع واقع المدينة القديم لتضيف إلى قلعة جبلة التي تقع جانب الساحة تمازجاً وانسجاماً بين القديم والجديد، على حين تم تنفيذ السوق التجاري وتسليم التجار الذين تم نقل محالهم مؤقتاً محال جديدة ضمن إشغالات السوق بعد إجراء التحسينات اللازمة للسوق. مؤكداً أن خطة البلدية المقبلة تأتي تأكيداً لطروحات وزارة الإدارة المحلية في تمكين وحداتها الإدارية لدى المحافظات عبر اللامركزية، حيث تقوم البلدية بطرح مشاريع استثمارية لرفد مشاريع خدمية تؤمن في النهاية خدمة للمواطن، لافتاً إلى اقتراح ٥ مواقع سياحية على الكورنيش البحري الذي يمتد ٥ كم بعد القيام بتعديل الصفة التنظيمية لها بما ينسجم مع الواجهة البحرية وواقع المدينة الأثري ليتم عرضها في ملتقى الاستثمار السياحي القادم ضمن مناقصات، مشيراً إلى أن مشاريع سبقتها كانت عائداتها ٣٧ مليون ليرة لعام ٢٠١٨ سيتم توظيفها لمصلحة الخدمات العامة ومنها مشروع الإنارة.

كما بين مدير الشؤون الفنية باسم اسبر أنه تم تجهيز المخطط التنظيمي والضوابط القانونية تمهيداً لإشغالات الكورنيش البحري الخمسة ليتم اختيار أفضل العروض بإشراف وزارة السياحة خلال المؤتمر السياحي المقبل تنفيذاً لتوصيات الحكومة بالاعتماد على الموارد الذاتية لكل منطقة وفتح باب الاستثمار المحلي ما يسهم في تحريك السيولة ويخلق فرص عمل للشباب.

وأوضح إسبر لـ«الوطن» أنه تم استملاك ١٣٢ دونماً على طريق المطاحن والغزل وذلك تمهيداً لإنشاء مدينة للصناعات المتوسطة والحرفية.

ولفت إلى أن نقص السيولة واليد العاملة بسبب واقع الحرب على البلاد يعيق عمل البلدية وكذلك نقص وتردي حال الآليات التي تخدم البلدية بسبب امتداد المناطق التنظيمية وصعوبة تقديم الخدمات لها بمعزل عن الآليات ما يدفع إلى التقصير بالأداء الخدمي لهذه المناطق تبعا لما أورده قناديل.

الزراعة: نافعة.. والبلدية ترشها بمبيدات آمنة على السكان

الخنفساء السوداء تغزو حمص

حمص - نبال إبراهيم

يتعرض عدد من أحياء مدينة حمص وعدة قرى بريفيها الشرقي والجنوبي الشرقي لزحف أعداد كبيرة تقدر بالآلاف من حشرة الخنفساء السوداء المعروفة باسم «الكالوسما» وتتجمع حول المباني السكنية منجذبة للأضواء مشكلة تجمعات منها، ما دفع كل الدوائر الحكومية المختصة للاستنفار ومكافحتها ومنع انتشارها وزحفها باتجاه أحياء أخرى ضمن المدينة.

وحول هذا الموضوع أكد رئيس مجلس مدينة حمص لـ«الوطن» عبد الله البواب أن مجلس مدينة حمص بمختلف دوائره بما فيها النظافة والحدائق، أعلن استنفاره فور تعرض عدد من أحياء المدينة لزحف هذه الحشرة وقام باتخاذ عدد من التدابير والإجراءات للحد من انتشارها في المناطق السكنية، لافتا إلى أنه تم رش تجمعات هذه الحشرات بالمبيدات اللازمة والآمنة في أماكن ظهورها في أحياء الحمرا ووادي الذهب والنزهة وعكرمة وقرب بعض الحدائق ضمن المدينة وتم القضاء عليها بشكل كامل.

وأوضح أن هذا النوع من الحشرات يظهر في معظم الأحيان خلال ساعات المساء والليل وينجذب باتجاه الأضواء البيضاء وعمرها قصير جداً مصدرها البساتين والحدائق ولا تشكل خطراً على الإنسان إلا أن وجودها قرب المناطق السكنية يشكل إزعاجاً للمواطنين، لذا عمل مجلس المدينة على تجهيز ورش بخ مبيدات جاهزة للتعامل مع أي حالة ضمن الأحياء السكنية على مدار الـ٢٤ ساعة لمكافحتها بالسرعة القصوى.

من جهته كشف مدير الزراعة في حمص نزيه الرفاعي لـ«الوطن» أن حشرة «الكالوسوما» ليست آفة خطرة على الصحة العامة للإنسان ولا على المحاصيل الزراعية، وإنما هي حشرة نافعة تقضي على الحشرات الضارة في البساتين والغابات، ولذلك يجب عدم مكافحتها في الأراضي الزراعية لأنه من الجيد ظهور وتكاثر هذا النوع من الحشرات المفيدة للحفاظ على التوازن البيئي، مشيراً إلى أن تكاثرها بهذا الشكل الكبير يعود إلى الظروف الجوية الملائمة للتكاثر بأعداد كبيرة وخاصة الأمطار الغزيرة التي شهدتها المحافظة بشكل عام.

وبين أن مديرية الزراعة وضعت نفسها تحت تصرف مجلس المدينة لتقديم الدعم اللازم لمنع انتشارها داخل المناطق السكنية واختيار المعالجات العلمية الصحيحة ورشها بالمبيدات الآمنة في حال الضرورة.